المرحلة الثانية: بين مواصلة السعي وتوسيع نطاق الادارة المدنية

طوال الفترة التي اعقبت حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، وحتى وصول الليكود الى السلطة في اسرائيل (أيار ـ مايو ١٩٧٧)، تراوحت سياسة الاحتواء الاسرائيلية بين مواصلة السعي الى تنمية المؤسسات البلدية، كقيادات محلية، وبين البدء في اجراءات توسيع نطاق الادارة المدنية لمواطني الضفة الغربية وقطاع غزة. واذا كان الاسلوب الاول يمثل امتداداً لمحاولات المرحلة السابقة (حزيران ـ يونيو ١٩٦٧ ـ تشرين الاول ـ اكتوبر ١٩٧٣)، فان الاسلوب الثاني لا يعدو ان يكون اجراء متطوراً لتلك المحاولات، وان كان يتفق معها في النتيجة، وهو خلق القيادات المحلية «التابعة»، ولكن من طريق غير مباشر، حيث ان هذا الاجراء الجديد يقوم على تولية موظفين عرب مناصب ادارية عالية، بدون ان يطلب منهم ان يكونوا قيادات «سياسية»، ولكن في اطار الحديث عن حياة اكثر واقعية واكثر راحة للسكان العرب، على امل ان تنبثق من هذه الادارة المدنية قيادة محلية «سياسية»، تستطيع ان تتفاوض في المستقبل ـ او يطلب منها ذلك ـ حول قضايا سياسية.

هذا التراوح بين الاسلوبين يجب النظر اليه في ضوء المتغيرات المستجدة على خارطة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، والتي جعلت من قيادة الحكم العسكري الاسرائيلي متذبذبة بين هذا الاسلوب وذاك. ومن هذه المتغيرات:

١ ـ بروز الوعي «الكياني» الفلسطيني (بمستوى يختلف عن مثيله الذي ظهر بعد الاحتلال مباشرة، حيث ارتبط بمطالب القيادة الفلسطينية خارج الارض المحتلة وتماثل معها) في الضفة الغربية وقطاع غزة، بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر)، متخطيا بذلك وعي القيادات التقليدية (التي هيمنت على معظم المؤسسات البلدية التجارية)، التي اصبحت مشلولة بعد الحرب[٣٤].

٢ ـ بروز وزن منظمة التحرير الفلسطينية، عربياً ودولياً، بعد حسم قضية تمثيل الشعب الفلسطيني لصالحها، بعد مقررات قمة الرباط (١٩٧٤).

٣ ـ الآثار التي تركتها حرب تشرين الاول (اكتوبر) في المجتمع الاسرائيلي، وعدم تمكن الطرف العربي من استثمار تلك الآثار لصالحه، الامر الذي مكن اسرائيل من استيعاب صدمة الحرب بمساعدة الدبلوماسية الاميركية[٣٥]، ولكنها، في الوقت عينه، افقدت اسرائيل موشي دايان، الذي ترك اعتزاله الحياة السياسية آنذاك (اعتزل في منتصف العام ١٩٧٤) « فراغاً» حاداً يتعلق بالحكم الاسرائيلي في المناطق المحتلة[٣٦]، حيث لعب، منذ حرب ١٩٦٧، دوراً مميزاً بين وزراء الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة في تقرير السياسة الاسرائيلية بخصوص المناطق المحتلة، بصفته وزيراً للدفاع[٣٧].

٤ ـ بروز مساعي التسوية لمشكلة الصراع العربي ـ الاسرائيلي، في الوقت الذي لم تكن اسرائيل مستعدة لتقديم اية تنازلات فيما يختص بالقضية الفلسطينية[٣٨].

لكل هذا، جاءت السياسة الاحتوائية الاسرائيلية متذبذبة. فبعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، ومنذ حزيران (يونيو) ١٩٧٤، قاد شمعون بيرس، وزير الدفاع آنذاك، حملة اتصالات مع وجهاء الضفة والقطاع بشأن استطلاع مواقفهم من تطبيق مشروع للحكم الاداري الذاتي. ثم ما لبث ان كثف هذه الاتصالات، اثر صدور مقررات قمة الرباط، لتنفيذ المشروع ولملء «الفراغ» السياسي الذي كان يعتقد ان مقررات قمة الرباط اوجدته في المناطق المحتلة (باعترافها